بين التذمّر المطلبي والالتزام الفاعل

الباحثات في الجامعات اللبنانية (حلقة حوار)

في مناسبة صدور هذا العدد من «باحثات»، دعينا عضوات التجمع للمشاركة في حلقة حوار حول تجربتهن في التعليم الجامعي. لبت الدعوة عشرون عضوة أغلبيتهن يدرّسن في الجامعات اللبنانية الرسمية والخاصة، والبعض القليل منهن يعمل في ميادين مرتبطة بالبحث والتدريب. ثلثا المشاركات يُدرّسن في مجالات العلوم الإنسانية (علوم اجتماعية، علم نفس، فلسفة وتربية)، والآداب والفنون في مختلف كليات وفروع الجامعة اللبنانية، والثلث الأخير منهن يُدرّسن في نفس المجالات في جامعة القديس يوسف، والجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية الأميركية وجامعة البلمند. وثلاث منهن يدرّسن في القطاعين،الخاص والرسمي، معاً.

واقترحنا على المشاركات في حلقة الحوار هذه، وفي دعوة مكتوبة أرسلناها قبل انعقادها، أن يتناولن في مداخلاتهن الموضوعات –المحاور التالية:

– المسائل والصعوبات التي تعترضهن في تجربتهن التعليمية،

– تأثيرها على نوعية إعداد الدروس وعلى أدائهن التعليمي وعلى العلاقات المهنية التي يقمنها مع الزملاء والطلاب،

– المساعي والسبل التي يتبعنها لمواجهة هذه المسائل،

– تصورهن لأساليب أكثر فعالية للتعامل مع الصعوبات والمسائل المطروحة.

وتمنت معدتّا الحلقة أن يكون التركيز، قدر الإمكان، على التجربة الشخصية لئلا ينساب الكلام إلى تحليل العوامل السياسية والثقافية والإدارية والمجتمعية العامة.

دار الحوار على مرحلتين: حلقة أولى تكلمت فيها الحاضرات مداورة ؛ تبعتها حلقة ثانية أضاف خلالها من يرغب منهن تعليقاً أو ملاحظة إضافية حول أحد جوانب الموضوع.

في ما يأتي نص حلقتي الحوار كما سجّلتا(*)، يليه تعليقٌ أو قراءة لبعض ما جاء فيه أعدته منظّمتا الحوار.

الدورة الأولى:

جين سعيد المقدسي (الجامعة اللبنانية الأميركية سابقاً)

السؤال المهم برأيي هو: إلى أين جامعاتنا ولماذا؟

ابتدأت مسيرتي التعليمية بكلية بيروت للبنات Beirut College for Women عام ١٩٧٢، وكانت الكلية آنذاك معهداً صغيراً للتعليم العالي للبنات، له طابع مميز للغاية، فكان الجسم الطالبي يشمل طالبات من البلدان العربية المختلفة –خاصة بلاد المشرق العربي والجزيرة العربية– وكان هناك أيضاً عددٌ لا بأس به من الطالبات القبارصة، وكانت أكثرية الهيئة التدريسية والإدارية من النساء. وكانت الكلية المكان الطبيعي لتطوير تعليم النساء العربيات –واللبنانيات والمقيمات في لبنان بشكل خاص– اللواتي كن يرغبن في إكمال دراستهن بعد إنجاز واجباتهن العائلية. فهذا الخليط المثمر من الأجيال والجنسيات من النساء جعل من الكلية مساحة متخصصة لهن وملتقى هاماً لتطوير أفكارهن المتعلقة بأوضاعهن، ولو بشكل غير مباشر وربما غير مقصود. وكل هذا أعطى المعهد وظيفة واضحة ميّزته عن بقية الجامعات.

لكن الكلية كبرت وتحولت من معهد صغير للإناث لتصبح كلية مختلطة اسمها «كلية بيروت الجامعية»، ومن ثم «الجامعة الأميركية اللبنانية»، لها مراكز في بيروت

(*) جرى الحديث في العامية في ٢٠٠١/٧/١٤. وراجعت كل مُشاركة نصها وأعادت كتابته في لغة مقروءة. وعملت مارلين نصر وعزة بيضون على تحضير موضوعات الحوار وإدارته، ثم تصحيح النص النهائي وكتابة المقدمة والتعليق.

وصيدا وجبيل، وتفرعت أيضاً من كلية واحدة –كلية علوم وآداب– إلى كليات متعددة منها الأعمال والصيدلة والهندسة، ويجري الإعداد الآن لتأسيس كلية طب. وكل سنة تخرج الجامعة من فروعها الثلاثة ألوف الطلاب والطالبات من حملة شهادات في مختلف الاختصاصات. ورغم أن هذا التوسع ربما كان إنجازاً هاماً، فإنه من دون شك أضاع طابع الجامعة الخاص، ووظيفتها الواضحة كمكان خاص للنساء.

ولا شك أيضاً في أن للتغيير بعض الإيجابيات، إذ تحوّلت الكلية أثناء الحرب من ملجأ لنخبة اجتماعية إلى معهد لتعليم طلاب من طبقات متفاوتة لم تدخل الجامعات من قبل. ولقد استفدت شخصياً حين تعرفت على هؤلاء الطلاب القادمين من مناطق مختلفة، فاطلعت بالتالي على أفكار ورؤى وعادات لم أعرفها سابقاً. كما أن أسئلة الطلاب الذين لا علاقة لهم بالتعليم كما عرفته من قبل سلطت الأضواء على الكتب التي اعتدت قراءتها، وعلى الأفكار التي نشأت عليها. فأخذت أفكر فيها بطريقة تتحدى كل ما عرفته من قبل، بحيث تجددت أفكاري حول المواضيع المختلفة التي كنت أعلّمها وقرأت الكتب القديمة كأنها جديدة وأقرأها لأول مرة. هذه التجربة كانت هامة جداً بالنسبة لي، أغنت تفكيري وغيّرت نظرتي إلى العلم والتعليم.

إلا أن هذه التجربة كانت وليدة الأحداث آنذاك، فلم أخطط لها ولم يخطط لها زملائي ولا الإدارة ولا السلطات التربوية في البلاد. ويُخيَّل إليّ أن التحدي الذي واجه المؤسسة التعليمية من التغيرات الاجتماعية والفكرية لم يؤد إلى التطوّر المطلوب والمناسب في المناهج الجامعية، إذ كانت تلك الأخيرة مبنية –على العموم– على مثال الجامعات الأميركية، وبالتالي على مجتمع في زمن معيّن يتطلب من جامعاته نوعاً معيناً من التعليم. أما نحن فهل طورنا أفكارنا ومناهجنا وأهدافنا التربوية لنكون على قدر التحدي؟

كنت أفاجأ دائماً حين أتحدث مع طالب ما خارج الصف إذ أجده ذكياً للغاية يُعبر عن نفسه بطلاقة وتبدو مداخلاته عميقة الفهم، لكن الطالب نفسه يكون داخل الصف أقل ذكاءً وطلاقةً وفهماً. وهذا التباين جعلني أتسائل عن السبب، وظهر لي الجواب واضحاً: فبين الطالب والمواد التي أعلّمه إياها مسافة كبيرة ونوع من الغربة الداخلية (alienation). وكان واضحاً لي أيضاً أن التعليم المدرسي لم يجعل من طلابنا مفكرين مستقلين ومواطنين صالحين فاعلين. وكنت أتساءل باستمرار: كيف يجب تغيير المناهج وتطوير النظام التعليمي لتحسين هذا الوضع المؤسف؟

وأتساءل اليوم عما إذا كان وضع التعليم في جامعتي وفي الجامعات اللبنانية

الأخرى قد تحسّن إثر التوسع المدهش الذي حصل في السنوات الأخيرة؟ هل ازدادت المعرفة مع كثرة الاختصاصات وازدياد عدد الطلاب؟ هل أصبحت المناهج فيها أعمق وأدق وأجدى؟ هل نتج عنها فكر متجدد متطور مبدع؟ بكلام آخر، هل نتج عن هذا التوسع جامعة وجامعات أفضل؟ وهل نتج بالتالي عن التوسع وكثرة المتخرجين والمتخرجات مجتمع أفضل أو مجتمع أغزر إنتاجاً وأكثر ثقافة وأحسن أخلاقاً؟

أليست هذه الصفات من بين صفات التعليم الجامعي الصحيح؟ وإن لم تكن، فما هي حقاً وظيفة الجامعات؟ ولمَ توسعها؟ وما هو التبرير لكثرة المتخرجين والمتخرجات في مجتمعاتنا العربية؟

منى فياض (الجامعة اللبنانية كلية – الآداب– قسم علم النفس)

إن ضيق الوقت والمساحة لا يسمح بمعالجة دقيقة وكافية لوضع الجامعة اللبنانية؛ لذا سوف أسرد تجربتي بسرعة عن هذه الجامعة التي تخرجت منها. أفكر دائماً أننا كالأيتام فيها، من دون مرجعية علمية أو أي إطار بحثي أو تدريبي أو أية تقاليد أكاديمية أو حتى مجرد «طقوس» نمرّ عبرها كي نتعلم أن ندرّس وأن نجري بحثاً ليتم تقييم أدائنا ولإيجاد شروط قيام وسط علمي... فبعد أن تعين لنا مواد تدريسنا نعطى توصيفاً لكل مادة لا يتعدى الثلاثة أسطر، ونترك «ملوكاً» في صفوفنا. هذا هو شعار الجامعة الذي أسمعه يتردد منذ دخولي إليها: الأستاذ سيّد في صفه. ينتج عن ذلك شعور بالتضخم الذاتي والفردانية وغياب التعاون والحس الجماعي. ما سهّل عليّ الأمر نوعاً ما أنني درست في بلجيكا قبل حصولي على الدكتوراه في معهد للتعليم العالي وحصلت على تدريب متخصص. لكن ذلك لا يلغي المشكلة. أول ما نلاحظه في الجامعة عدم وجود مستوى متجانس في التعليم أو في التدرج في المهنة، كل الأساتذة سواسية أو «اخوة» من دون تراتبية علمية تعتمد على تقييم خبرة الأستاذ وعدد أبحاثه. ليس هناك من إشارة إلى status باحث في الجامعة اللبنانية، وأقول دائماً أن الأستاذ الذي يجري أبحاثاً في هذه الجامعة هو إنسان عنيد وربما يائس. فكلنا «متساوون»، الذي ينشر والذي لا ينشر، المدرس الجيد الذي يتعب مع طلابه وذلك الذي يكتفي بتلقين عدد محدود من الصفحات ينقلها الطلاب، حتى أنه قد يحصل على رضا الطلاب ومحبتهم وإقبالهم. والذي يزيد الطين بلة غياب آليات الضبط مع غياب التوصيف الذي يحفظ مستوى المواد ومحتواها. وكلية الآداب تنحو إلى أن تصبح أكثر فأكثر مكاناً مفتوحاً لاستيعاب

الطلاب الذين لا يراد «رميهم» في الشارع، والذين يتزايدون سنوياً بأعداد هائلة وبشكل مضطرد. يعني تصبح الجامعة مجرد مأوىً آني أو مرحلي للشبيبة لمنع ظهور مشكلة البطالة أو لاستيعابها. وهي أيضاً جامعة الفقراء والمكان الذي نمارس فيه «ديموقراطية» التعليم، ما يعني حق حصول الفقراء على شهادات كالإعاشات وليس إعداد من هو جدير ومن عنده المستوى اللازم للحصول على تعليم جيد.

على كل حال، أعتقد من تجربتي في رئاسة القسم لهذا العام مدى صعوبة الإصلاح والإدارة (ولكن ليس استحالتهما، ربما، عند توافر الشروط والأشخاص) من الآن فصاعداً بسبب التزايد الهائل في أعداد الطلاب وعدم القدرة على استيعابهم حتى على مستوى المقعد الدراسي ناهيك عن المكتبة والمرجع والمختبر والكافتيريا والحرم الجامعي. لذا لا بد من التفكير الجدي في إعادة هيكلة الجامعة ابتداء من أصغر وحدة أي القسم (وفي ذهني هنا دائماً كلية الآداب) عبر التساؤل عن جدوى اختيار رئيس القسم عن طريق الانتخاب، وفي غياب أي شرط علمي أو أكاديمي أو متعلق بالتجربة والخبرة وما شابه، الأمر الذي يجعل العلاقة بينه وبين الأساتذة تشبه علاقة الناخب اللبناني بنائبه ومع ما قد ينتج عن ذلك من علاقات تزلف وإرضاء. هذا عدا عن أن إدارة الأقسام لم تعد ممكنة أو مجدية من قبل فرد واحد، بل من الأفضل اختيار حل الإدارة الجماعية وإعطاء مسؤوليات وصلاحيات جدية مع وضع آليات محاسبة دقيقة؛ بعد ذلك توزيع المهام وتقاسم المسؤوليات والتنسيق من أجل الإشراف الفعلي على الطلاب وتوصف المواد على مستوى أساتذة جميع فروع الجامعة للمادة الواحدة وعمل امتحانات موحدة لجميع الفروع من أجل تأمين الحد الأدنى المشترك من المستوى الأكاديمي كخطوة أولى لتوحيد الجامعة. كذلك استحداث امتحانات دخول أو اعتماد معدل علامات الشهادة الثانوية. ومن المطلوب أيضاً تأمين الحد الأدنى من مساهمة الطالب المادية كي يصبح انتسابه إلى الجامعة أكثر من مجرد هدية مجانية تفقد قيمتها طالما هي مجانية ومن دون أية تضحية مقابلة.

أود الإشارة هنا إلى مشكلة تقييم شهادات الدكتوراه وتقسيمها إلى فئتين أولى وثانية استناداً إلى القانون الفرنسي الذي لم يعد ساري المفعول، وحيث أن القانون اللبناني الذي أدخل «دكتوراه الجامعة اللبنانية» قضى على حامل الحلقة الثالثة بالبقاء كأستاذ مساعد إلى الأبد ومهما حصّل من خبرة أو ألّف من كتب أو نشر من أبحاث. بينما تعفى شهادات الدول الأخرى كافة من هذا التقسيم وتعتبر كلها دكتوراه فئة

أولى دون تمييز. ولكن الأكثر إثارة للعجب هو أن طلاب الجامعة اللبنانية والذين يحصلون على شهاداتهم منها يصنفون، حكماً، حملة دكتوراه فئة أولى!؟ ينتج عن ذلك عدة تناقضات: التغافل عن الشكوى العامة من مستوى الأداء الأكاديمي في الجامعة اللبنانية واعتبار حامل هذه الشهادة كامل الأهلية بغض النظر عن موضوع هذه الشهادة أو مستواها ويصبح «بروفيسوراً» تاماً في وقت قياسي. الأمر الآخر أن هذا القانون يعيق ويمنع وجود تراتبية أكاديمية ومرجعية علمية، إذ فجأة يصبح الطالب أرفع شأناً من أساتذته ويمكنه حمل رتبة «أستاذ» بمجرد مرور ٥ سنوات وثلاثة أبحاث، بينما أساتذته يبقون، بعد عشرين عاماً أو أكثر على تدريسهم، برتبة أستاذ مساعد في أحسن الأحوال ومهما كان شأنهم العلمي ومشاركتهم على المستوى الدولي. هذا الأمر يقسم الأساتذة بشكل عشوائي ويجعل بعضهم يشعر بالغبن ويعيق التعاون المجدي بينهم ويمنع إمكانية التعلم ممن هم أغنى تجربة. كما أن المشرع اللبناني أهمل الحلول العادلة التي اعتمدت لحل هذه المشكلة في فرنسا نفسها وينتظر من مجلس النواب مع عدم اختصاصه وكل خصوصياته أن يحل مشكلة أكاديمية بحتة وعلمية دقيقة! لذلك تظل مثل كل الأمور الأخرى من دون حل.

مي جبران (الجامعة اللبنانية –كلية الآداب – قسم علم النفس)

أجد بعض التشابه في مشاكلنا نحن أساتذة الجامعة اللبنانية، إنما تبقى تجربة كل واحدة منا خاصة بها. هناك صعوبات أعانيها في قسم علم النفس وهي:

١– الصفوف غير المجهزة بمكبر للصوت مثلاً. إنني أشعر بألم في صوتي وحنجرتي عندما أعطي الدرس وهذا ما يؤثر على أدائي.

٢– لا يوجد عاكس جداري Retro Projecteur يساعد على التواصل بشكل أفضل مع الطلاب.

٣– هناك مشكلة في المكان التي تؤثّر على العلاقات بين الزملاء وتعطل اللقاءات بيننا والنقاش في المواد التي تعطى والاستفادة من تجاربنا العلمية لكي نحسّن أداءنا. توجد مشكلة أساسية وهي تكرار بعض المواضيع داخل الدرس، أي أنني لا أعرف ماذا يعطى بالمادة الفلانية، هذا ما ينعكس سلباً على الطلاب وهم يستغلوا ذلك للتهرب من الأبحاث أو لتقديم نفس الأبحاث لأستاذين مختلفين.

٤– توجد مشكلة أساسية تطال مستوى الطلاب والجامعة وهي المكتبة التي تعتبر فقيرة وقديمة والكتب باللغة الفرنسية مع أنه يوجد نسبة مرتفعة في قسم علم

النفس (حوالي ٦٠٪) من الأنكلوفون. هذا يعني أنه لا يوجد مراجع بهذه اللغة ولا بالعربية. عندما أطلب أي بحث من الطالب يتحجج دائماً بأنه لا يوجد كتب؛ وكما نعلم أنه ليس بإمكان طلابنا شراء كل الكتب المطلوبة بسبب أوضاعهم المادية. كما لا تؤمّن المكتبة في قسم علم النفس المجلات والدوريات لكي نكون على تواصل دائم بالمستجدات في مجال علم النفس.

٥- يصبح الطالب متلقياً ينتظر الأستاذ لكي يدرس المادة حرفياً دون أي جهد فردي للبحث وللنقاش، ما يجعل الصفوف باردة، لا حيوية فيها. إن هذه الوضعية أساسية لأنني أشعر بلذة في إعطاء الصف ولا أحب أن أصبح كالمسجلة! كما أن معلوماتي كأستاذة تتدهور لأن الطلاب لا يحثونني على البحث والتفكير والنقاش.

٦- نحن نعاني عدم وجود مختبر مجهز وأفلام فيديو لأن تدريسنا بحاجة إلى تدريبات واختبارات وهي نادرة الوجود في القسم. تعود كل هذه المشاكل والصعوبات إلى أسباب مادية، ونتيجتها الأكاديمية تتجلى في تدهور وضع الجامعة والأستاذ والطلاب.

٧- إن نوع علاقتنا مع بعضنا نحن الأساتذة فردية لا يوجد روح جماعية وانتماء لهذه الكلية وهذا القسم بالذات لكي نحسّن ونطوّر. مثلاً: تغيير المناهج قام به بعض الأساتذة ولم يبادلوننا التجربة ولم يستشيروا الأساتذة في القسم مع أن البعض منا قد عاش تجربة تدريسية غنية وقديمة ومهمة. لذا أتت المناهج الجديدة مبتورة في بعض الأحيان وغير كاملة. ومع أننا لم نوافق عليها فقد أقرت لأن أستاذين فقط اعتبروها جيدة (من القسم عندنا). هذه أمور أساسية وهي التي تخرّب الجامعة اللبنانية وتؤثّر على سمعتها ومستواها. طبعاً لم أدخل في تفاصيل مشاكلنا لأنها تبقى خاصة بعلم النفس إنما أعتقد بأن مشكلة المناهج تطال كل الكليات وكل الفروع.

٨- يأتي الطالب حامل شهادة دكتوراه ويدخل فوراً للتعليم دون أي تمرّس وتدريب مع الأساتذة القدامى ويستلم طلاب دبلوم وهم من نفس خبرته ومستواه أحياناً هذا طبعاً ما عانيته منه عند وصولي إلى الجامعة. نحن بحاجة إلى لجنة تقوّم وتساعد الأساتذة المبتدئين.

نهى بيومي (الجامعة اللبنانية - كلية الآداب- قسم الأدب الفرنسي)

لست أنكر أهمية العنصر الذاتي ولا قيمة المبادرات الفردية في التعليم. كل ما أريد الإلحاح عليه هو ضرورة وجود مرجعية علمية في التعليم، سواء على مستوى القسم أو على مستوى التنظيم الهيكلي للكلية، تقود الخطوات الأولى للأستاذ القادم

حديثاً للتعليم، تقدم له الخبرة التربوية وتعده لتعليم مواد تقع في الأدب لكنها من خارج اختصاصه –هذا ما يحدث غالباً– ثم تقوم بدور المحاور والمنشط للنقاش في القسم حول المفاهيم والمناهج في النقد الأدبي، فتخلق فضاء انتقال وعبور للأفكار والأساليب التربوية. واعتقادي أنه ليس بديهياً أن يعمل الأستاذ منفرداً ومتفرداً وأن يثق فقط بمهاراته هو أمر يرتبط بأحادية الرأي واحتكار الحقيقة والتشبه بصورة الذات. ولا مجال هنا لأن تشك وتحتار وتستشير. وأرجع هذا الخلل إلى أمرين أولهما أنني أعتبر أن قسم الأدب الفرنسي «هجين»، وأعني أن الفرنسيين استلموا مهام إدارته حتى بدء الحرب، وبالتالي لم يتسن له تكوين أطر فكرية، وليس فقط تعليمية، بشكل كاف. فحين عدت من فرنسا عام ١٩٨٢ وباشرت التعليم الجامعي، وأنا لا أملك خبرة تربوية كافية –مارست التعليم لمدة عامين فقط وأنا طالبة– تُركت لحالي أتدبر أموري دون أي تشارك معرفي. شخصياً أرى أن التشارك ضرورة لتطوير محتوى المواد التعليمية ومناهجها وفقاً لمقاصدها التربوية.

والخلل الثاني يعود إلى غياب توصيف المواد حتى العام الماضي، وإلى افتقارنا إلى مراجع أساسية لتحضير المواد إنه خلل بنيوي جامعي. فالجامعة التي درست فيها –السوربون– احتضنتني وأنا طالبة، إذ أدخلني أستاذي في مركز أبحاث عن السريالية التي كنت أحضر أطروحتي عنها، وجعلني أشارك الأساتذة اجتماعاتهم ونقاشاتهم. برأيي وجود المرجعية العلمية يعني وجود الأسس الأكاديمية.

المسألة الثانية التي أرغب في تناولها تتعلق بالمناهج؛ وهنا أدخل في جدل الأدب «الأصلي» و«الفرعي»، فالمناهج التي نعتمدها ما زالت تعتبر الأدب المنتج في فرنسا ومن قبل الفرنسيين هو «الأصلي»، وعليه كل ما ينتج من آداب خارج فرنسا باللغة الفرنسية لا يملك سوى فسحة صغيرة من الحضور وهو ما يسمى «الأدب الفرنكوفوني» «أي الفرعي». إنها عطالة في رؤية الآداب باللغة الفرنسية، تستبعد دور الفاعلين في هذا الأدب والذين يقدمون أعمالاً مهمة فيه، والذين تدخلهم الجامعات الفرنسية في مناهجها. لنستفد من العولمة كي نطلع طلابنا على الأدب المكتوب باللغة الفرنسية من قبل الكنديين والبلجيكيين والأفريقيين والعرب عموماً واللبنانيين خصوصاً، فنتعرف إلى تلاقح الثقافات واللغات وهو أمر أغنى من فكرة الأصل والفرع في عالم ينفتح على بعضه أكثر فأكثر.فما يميز عالم التقليد عن عالم الحداثة هو أن الأول عالم تحده الحدود ومن أسسه جواز السفر، بينما عالم الحداثة مع تطور وسائطه الإتصالية كسر الحدود فأتاح السفر دون جواز والتعرف إلى أدب

المعمورة مهما اختلفت أديان الكتاب ولغاتهم وأجناسهم.

وإذا لم يكن باستطاعة أحد منا أن ينكر أن مساهمة النساء في الأدب مهمة، فلماذا لا تدرج كتاباتهن بشكل معلن في البرامج؟ خاصة وأن طلاب القسم الفرنسي هم في غالبيتهم العظمى من الإناث وكذلك الأساتذة وهذا بالطبع ليس مبرراً كافياً لوحده. المبرر الأساسي هو أدبية نصوصهم. وهناك أمثلة ساطعة في الآداب المكتوبة باللغة الفرنسية (أفضل مصطلح آداب وليس الأدب، الذي يفتح باب التعدد الثقافي). إنها عطالة فكرية أخرى لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل يلف حضور النساء في الأدب.

لا ينتقص النقد الذي مارسته من القيمة العلمية لأساتذة قسم الأدب الفرنسي ولا من قيمة جامعاتنا الوطنية، إنه أمر واقع لا بد من الاعتراف به. وللدلالة على ما أقول أشير إلى أنه منذ سنوات عدة يحضر أساتذة القسم ندوة علمية سنوية يقدمون فيها أبحاثاً حول قضية معينة، والجامعة بدورها قد أبرمت اتفاقاً وإحدى الجامعات الفرنسية حيث يستقبل القسم سنوياً ثلاثة أساتذة فرنسيين على الأقل، يقدمون خبرتهم للأساتذة والطلاب في مجلات الأدب وعلوم اللغة. وبمناسبة سنة الفرنكوفونية العالمية، فازت طالبة من القسم –الفرع الأول– بالمرتبة الأولى في كتابة قصة قصيرة بالفرنسية على مستوى لبنان، كما نال عددٌ آخر منهم تنويهاً وتقديراً لإبداعاتهم.

خلاصة القول، لا ينقص الجامعة اللبنانية الطاقات الفعالة، إنما ينقصها تثمير الجهود الفردية في بنية هيكلية مرنة تستند إلى ركائز أكاديمية، واستراتيجية علمية حديثة تزكي الاتجاهات العلمية الجديدة في مختلف الدراسات.

وطفاء حمادي (الجامعة اللبنانية – كلية الفنون)

أريد أن أتكلم عن طبيعة إعداد المناهج التعليمية وكيفية تطويرها، في جامعتين في لبنان حيث أدرّس، إحداهما خاصة وأخرى وطنية وهما معهد الدروس المسرحية والسمعية المرئية والسينمائية التابع لجامعة القديس يوسف وقسم المسرح في معهد الفنون التابع للجامعة اللبنانية.

في المعهد الأول الذي أسس منذ عشر سنوات تقريباً، ما زالت المناهج غير نهائية، ولكن عندما يقترح أستاذ أحد الاختصاصات مادة، تجتمع هيئة القسم وتدرس طرق تعديل المناهج، أو إقرار مادة جديدة نظرية أو عملية ترتبط بتطورات

المسرح وسوق العمل وغيره. مثلا، عندما بدأت بالتعليم في هذا المعهد، اقترحت إضافة مادة النقد المسرحي التي ما زالت خارج المنهاج حتى اليوم في أي من معاهد المسرح في لبنان الخاصة أو الوطنية. وكنت قد أتيت بمقررات هذه المادة من المعهد العالي للمسرح/قسم النقد في دمشق، ومن المعهد العالي للفنون المسرحية/ قسم النقد في القاهرة. فوافقت هيئة القسم في جامعة القديس يوسف، ودرّست هذه المادة لمدة ست سنوات.

أما في قسم المسرح/الجامعة اللبنانية، حاولت إدراج هذه المادة لكني اصطدمت بصعوبة التعديل أو الإدراج لأن إدخال مادة جديدة يحتاج إلى قرار أو مرسوم جمهوري. وفي حال تمت الموافقة أو الإدخال لهذه المادة، تدرج تحت عنوان مادة أخرى! مثلاً تمت الموافقة على تدريسي مادة النقد المسرحي بعدما وضعت تحت اسم النقد الفني.

ولكن هذه المادة تظل عرضة للتغيير وعدم التطوير نظراً لنظام التعاقد الذي تتبعه الجامعة اللبنانية الذي يفرض على الأستاذ المتعاقد القبول بمادة خارج اختصاصه حتى يكمل نصابه. وهو أمر يعيق تطوير الأستاذ لأدائه، ويحول دون تحسين علاقته مع الطلاب ومع زملائه الأساتذة.

وهناك نقطة أخرى تهمني الإشارة إليها وهي تتعلق بحال الفروع في الجامعة اللبنانية. فغالباً ما لاحظت بأن الفروع الثانية تتمتع بشروط صالحة للتدريس بشكل يفوق الفروع الأولى: كلية الآداب الفرع الثاني وكلية التربية الفرع الثاني تحتويان على مختبرات وتجهيزات وقاعات تدريس مكيفة تفتقد إليها الفروع الأولى، هل يعني ذلك أن هناك تفاوتاً بقيمة الميزانية المخصصة لكل من الفروع الأولى والثانية، أم أن هناك أسباب أخرى نجهلها؟ مثلاً لا يزال طلاب قسم المسرح/الفرع الأول في الجامعة اللبنانية يضربون ويرفعون الصوت عاليا من أجل توفير الشروط الصحية في غرف التدريس، فهم يدرسون في طوابق تحت الأرض حيث الرطوبة، والحشرات منذ عدة سنوات، ولا يزال هذا الفرع يفتقد إلى التجهيزات (الكاميرا، والكومبيوتر، والمكتبة...) فمن المسؤول عن ذلك؟ هل هي سياسة الجامعة وقلة الميزانية المرصودة لهذه القضايا؟ أم هي مسؤولية المدير؟

وأخيراً لا بد من القول إن عدداً من أستاذة الجامعة اللبنانية هم أناس «مقاتلون»، فعلى الرغم من كل الصعوبات، فهم ما زالوا مؤمنين بدور الجامعة الوطنية، ويسعون من أجل تطويرها وتوفير الشروط الصحية والبيئية والتعليمية لكي تستمر هذه المؤسسة.

فادية حطيط (الجامعة اللبنانية – كلية التربية)

تكلّمت منى عن الأستاذ الملك. أنا سأتكلم عن وجه معاكس وسوف أسميه تصغير شأن الأستاذ الجامعي. وسأنطلق من كليتي لأبرز مجموعة مؤشرات تؤكد هذا الوجه التقزيمي للأستاذ. أولا كل سنة يزداد عدد ساعات التعليم، وفي السنة الحالية اصبح علينا أن نعلم على الأقل ٢٠٠ ساعة عدا الساعات التي يتوجب علينا تعليمها مكان الأستاذ الذي يأخذ سنته السابعة، بحيث أصبحنا نعلم ما يقارب ٢٥٠ ساعة وهو عدد ضخم ويرفع عدد المقررات الواجب تحضيرها. ثانياً، غياب مكاتب للأساتذة، فنضطر لاستقبال الطلاب في غرفة الأساتذة حيث تجري الأحاديث الجانبية وشرب القهوة، هذا في الوقت الذي يخصص للموظفين مكاتب واسعة، فهل هذا يعني أن موقع الأستاذ في الكلية أقل أهمية من مواقع الآخرين؟ الأمر الثالث تبعثر بنائنا الجامعي، فبعد أن كان موزعاً على فرعين، أضيف إليهما فرع ثالث هو فرع العمادة ويجري فيه تعليم صفوف الدراسات العليا، هذا الأمر بعثر معه القرار الأكاديمي، فالعميد بعيد ولا نلتقي به إلا في المناسبات المتباعدة. وبسبب وجود قسم الدبلوم في ذلك المبنى، فإن شؤون الدبلوم تدار بمعزل عن الأقسام الأكاديمية الموجودة في الفرعين. كما أن بعثرة البناء الجامعي تؤدي من جهة أخرى إلى تواصل أشبه بالهاتف المقطوع. والقرارات التي تصدر عن اجتماعات الأقسام لا نعرف ماذا يحدث بشأنها لاحقاً. ثم إن اتساع المسافة ما بين صنّاع القرار الأكاديمي في الكلية (أي الأقسام في الفرعين والعمادة في فرع آخر) يمكن أن يؤدي إلى تقوية موقع الإدارة على الرغم من كونه ليس موقعاً أكاديمياً، ويعطيه مساحة وشأناً لا يتناسبان بالضرورة مع الرتبة الأكاديمية، وهذا يعني إضعاف المعيار الأكاديمي. وأخيراً فإن بعثرة البناء الجامعي يشرذم الطلاب ويخفف من أثر الجو الأكاديمي، ويقلل من تفاعل الأستاذ مع طلاب الدبلوم إذ يلتقي بهم لساعات محدودة..

بالمقابل، فإن كلية التربية ثابرت على الممارسة الديمقراطية، من حيث انتخاب رؤساء الأقسام وممثلي الأساتذة وإدارة القرار الجامعي جماعياً من خلال مجلس الفروع ومجلس الوحدة. وهي كلية تطبيقية تجري امتحان دخول. لذا فإن عدد طلاب الإجازة فيها محصور، وهناك إمكانية لإقامة علاقة أكاديمية وإنسانية معمقة معهم. وفي الواقع فإنني أشعر بمتعة فائقة حين أكون داخل الصف، وتصبح كل شروط العمل غير المناسبة في الخارج غير ذات أهمية. هناك جو من تبادل المعرفة والتفاعل

داخل الصف، حيث التعليم لا يجري بأسلوب المحاضرات وإنما يشارك الطلاب بتقارير وبأعمال ميدانية وبعروض داخل الصف وبالنقاش، وكل ذلك يجري تقييمه في إطار عملية تقييم مستمر إلزامية في نظام التقويم المتبع في الكلية. وفي السنة الماضية، تم إنشاء مجلس فرع الطلاب، وهي تجربة فائقة الأهمية حيث أخذ الطلاب مكاناً خاصاً بهم وقاموا بعملية انتخاب لممثليهم الذين جهدوا في تكوين مواقف وآراء متمايزة تتعلق بتحسين أوضاع الكلية، كما أصدروا نشرة خاصة بهم عبروا فيها عن مواقفهم وعن آرائهم وكانت بلغات متنوعة. هذا الأمر أغنى العمل الجامعي وأعطاه نكهة جديدة. على أي حال، فإن الطلاب هم الذين يعطون الزخم للحياة الجامعية. وأنا اشعر برضى وظيفي كبير حين أتواصل مع الطالبات ويبادلن ما أقدمه لهن بعطاء كبير، وحين ألتقي بطالباتي معلمات الروضة في مواقع مهنية تنم عن كفاءتهن العالية.

من جهة أخرى، فإن طبيعة العمل في الكلية تمكّن الطلاب والأساتذة من القيام بمبادرات خلاقة. مثلاً، أنا أقوم بتدريس مقرر أدب الأطفال، ويقوم الطلاب في هذا المقرر بوضع قصص أو أشعار للأطفال وفقاً لمبادئ تربوية وتعليمية مناسبة. وتقوم الطالبات بحماس كبير بتأليف هذه القصص ويدفعن المال من جيوبهن للرسم وللطباعة. وندرس اليوم إمكانية إفادة التعليم الرسمي من إنتاج الكلية، بحيث نستطيع أن نمد مكتبات روضات المدرسة الرسمية الفقيرة بالكتب الموجهة للأطفال بقصص زهيدة التكلفة موضوعة من معلمات بالتوافق مع المبادئ التربوية. وهي مبادرة من شأنها ربط الكلية والجامعة بمؤسسات المجتمع وتعزز لدينا أساتذة وطلاب الإحساس بالانتماء إلى الوطن وبالمشاركة في خدمته.

نهوند القادري (الجامعة اللبنانية – كلية الإعلام والتوثيق)

بدأت بالتعليم الجامعي العام ١٩٨٩ في كلية الإعلام والتوثيق، وكان عليّ تعليم ٤ مواد دفعة واحدة بغياب المعايير والمرجعيات العلمية، وبغياب حسيب أو رقيب. ففي ظل أجواء الفوضى التي عمّت الجامعة بسبب الحرب، كانت تجربتي صعبة لكن إيجابية أيضاً. فهي ساهمت في إنضاجي وجعلتني اعتمد على نفسي، إذ كان علي أن أقيم علاقة متوازنة مع الطلاب بمختلف انتماءاتهم: غير منبطحة أمام الطلاب الميلشيويين أصحاب النفوذ من ناحية، وبعيدة عن التعالي والتعجيز للطلاب الذين لا حول لهم ولا قوة من ناحية ثانية. و اكتشفت أن هذا لا يتم إلا للأستاذ الذي يفرض نفسه علمياً في الصف والذي يعمل على تطوير قدراته وعلى اكتساب خبرات

ومهارات باستمرار، أي لمن يكون في حالة تعلم مستمرة وإن بموارده الخاصة. ويمكنني القول أنني مرتاحة للعلاقة مع الطلاب. أما مع الإدارة فإننا جميعاً نعاني تضارب الصلاحيات – الأكاديمية منها بخاصة– بين العمادة والإدارة. و تزداد المشكلة تعقيداً عندما يتم تعيين المسؤول من خارج الاختصاص، ما يجعل قراراته وتصرفاته مرهونة بشكل أساسي بمصالح المسؤول السياسي الذي ساهم في تعيينه، بدل أن تكون مبنية على أساس علمي. لذا أصبحنا نشهد حالياً مكاتب ومباني وأمانة سر خاصة بالعمادة وكأنها أصبحت فروعاً ثالثة.

مع الزملاء تطغى العلاقات الودية على العلاقات العلمية، ربما بسبب غياب مراكز الأبحاث والأقسام أو إلغاء دورها. هذا، والترشيح إلى رئاسة القسم تنقصه الرؤيا وبرنامج العمل. وغالباً ما يكون بهدف إضافته إلى سيرة الأستاذ العلمية.

أما الجانب المهم من تجربتي الصعبة في الجامعة فكان عملي الدائم على إقامة العلاقة مع المجتمع، خصوصاً أن كلية الإعلام لا يمكنها إلا أن تكون حاضرة في المجتمع بكافة تقلباته، والسعي لكي لا تنحصر هذه العلاقة بالميليشيات المهيمنة فقط. فكانت مبادرتي إلى ربط الكلية بمؤسسات الإعلام في لبنان من خلال مادة التدريب في المؤسسات والذي ساعدني في ما بعد على إنجاح هذه التجربة كان تعيين مدير متخصّص في الإعلام تعاون معي في هذا المجال انطلاقاً من اقتناعه بأهمية هذه المبادرة.

أما بالنسبة إلى البحوث، فإن عدم وجود هيكلية ضابطة وواضحة المعالم في الجامعة أربك العمل البحثي وشتت القدرات البحثية لأساتذة الجامعة اللبنانية وبددها فذهب الطالح بعزاء الصالح منها. من ناحية، شهدت الجامعة صدور أبحاث وكتب ركيكة وغالباً ما تفرض على الطلاب دون أية رقابة علمية وبعيدة عن أخلاقيات البحث العلمي. ومن ناحية ثانية، راح قسم من الأساتذة يعتمد على نفسه باحثاً عن مظلات بحثية في أمكنة أخرى غير الجامعة. وكانت النتيجة أن هذا القسم من الأساتذة تمكن من إغناء خبراته البحثية، وهذا انعكس إيجاباً على الجامعة وعلى التعليم الجامعي. لكن إدارة الجامعة تعمل حالياً – وهي برأيي قد تكون غير مصيبة – على تطبيق قانون التفرغ بالمعنى الحرفي للكلمة بإجبار الأساتذة على الحضور الكمي في الجامعة و كأنهم في مدرسة ابتدائية وعدم الاكتراث للخبرات و للمهارات التي كوّنها هؤلاء في الخارج.

جنى الحسن (الجامعة اللبنانية – معهد الفنون)

أنتمي إلى قسم المسرح في معهد الفنون الجميلة بفرعيه التابع للجامعة اللبنانية. بدأت التعليم منذ سنة ١٩٨٦ كأستاذة «معيدة» في الملاك (كلمة معيدة redoublante هي من تلك المصطلحات التي لم يتغيّر معناها إلى اليوم) تخللتها أربع سنوات تعليم مع وزارة التربية الأميركية في نيويورك.

معهد الفنون هو معهد تطبيقي. الإمكانيات التقنية وخاصة وسائل التعليم ضئيلة ومع ذلك طلابنا متفوقون في لبنان وخارجه. لا شك في أن هناك متعة في نقل المعرفة وهم متجاوبون. من المشاكل التي تعترضنا دوماً هي مقياس تعريف الأستاذ وتدرّجه غير المستحقّ أحياناً خاصة في «لجان التحكيم» التي تضم اليوم أساتذة مساعدين وليسوا أساتذة لكونهم لا يحملون شهادة ماجستير في أي من الاختصاصات. وقانون الجامعة لم يتغير منذ نشأتها حيث يصبح المتخرج متخصصاً في إحدى مواد القسم إذا كان قد قام بتدريس المادة لمدة خمس سنوات متتالية، حتى ولو كان لا يفهم فيها البتة! وهل من المعقول أن يحتل الأستاذ موقع الأستاذ المتفرغ Full Professor بلا شهادة دكتوراه ودون أن يجري أبحاثاً ولم ينشر إصدارات موثوق بها أو يقوم بأعمال فنية ذات رؤية عالمية؟ هل يكفي أن يحصل على هذه الرتبة لكونه درّس في الجامعة ثلاثين سنة؟ وما هي المعايير الصحيحة التي تسمح للفنان أن يكون أستاذاً أكاديمياً؟ وهل سنبقى عُرضة لتناقضات مناهج أوروبا وأميركا وبلدان أوروبا الشرقية ضمن سياق تكريس ما هو أساسي وعلمي وعالمي؟ ومتى سيتمّ ذلك؟ وعلى حساب من؟

وبناءً على ما ذكرت، سُئلت عن اهتمامي الحالي في إعداد كتاب عن «المرأة والرقص في لبنان»: «هل هو العجز عن القيام بمسؤولياتي الجسدية كراقصة ومصمّمة؟» وذلك من قِبل زملاء وزميلات في الحقل الفني. فهل الكتابة هي مناقضة أم متمّمة للعمل التطبيقي؟

حسانة محي الدين (الجامعة اللبنانية – كلية الإعلام والتوثيق)

الجامعة اللبنانية، مثلها مثل غيرها من المؤسسات في لبنان، عانت الكثير وما زالت خلال الحرب الأهلية، و لعل من أخطر ما تعرضت له هو التقسيم والتفريع إلى ٤٨ فرعاً ليطال امتدادها كافة الأراضي اللبنانية و كان ذلك في العام ١٩٧٥.

هذا التفريع جعل من الجامعة حقلاً لتنفيذ سياسات تمارس في انتهاك حقوق

أبناء وأهل الجامعة اللبنانية. إن المشاكل التي تعانيها الجامعة اللبنانية عديدة ومتنوعة، سأتناول منها فقط نقطة وحيدة وهي «البحث العلمي في الجامعة اللبنانية». إن التعليم الجامعي مرادف، برأي، للبحث العلمي. في الجامعة اللبنانية هناك تعليم جامعي بدون بحث علمي، والأسباب لذلك عديدة لعل أبرزها عدم وجود البنية التحتية المساعدة للبحث، وعدم وجود تحفيز للأساتذة، فلا وجود المكتبات العصرية الحديثة التي تقتني أحدث المجموعات المكتبية، ولا وجود المختبرات اللازمة، ولا إمكانيات للمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل.

إن بعضاً من هذه المشاكل تم تجاوزه حالياً من خلال توفير ارتباط بشبكة المعلومات العالمية «الانترنت» لكافة أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وكلياتها. أما القلة من الأساتذة الذين، رغم الصعوبات والمعوقات، يقومون بنشر الأبحاث العلمية والكتابة المستمرة، فهم يواجهون مشاكل من نوع آخر وهي أخطر وأشد ضراوة، وهي عملية تقييم أبحاثهم. وذلك في غياب معايير واضحة وشفافة لضبط هذه العملية. إن عملية تقييم الأبحاث تتم في بعض الأحيان من قبل أساتذة هم أقل في المجال البحثي الأكاديمي والأقدمية من الأستاذ محل التقييم، أومن قبل أساتذة يقيّمون حسب الأهواء الشخصية والانتماءات الفكرية (حيث أن اسم الباحث يترك على البحث). في مقابل ذلك نرى تقييم أبحاث بصورة إيجابية لبعض الأساتذة وهي لم تنشر أصلاً.

رأفة بالجامعة اللبنانية التي هي فعلاً إحدى أهم الجامعات في لبنان بل في العالم العربي والشرق الأوسط، فهي خرّجت وما زالت تخرّج أهم الكادرات والكفاءات العلمية وفي مختلف المجالات والحقول. حافظوا عليها وعلى مستوى الهيئة التعليمية من خلال دعمهم وتحفيزهم للقيام بالأبحاث لنحفظ بذلك مستوى الطلاب الخريجين. والحل لذلك يكون، برأيي، عبر تشكيل لجان على مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية، والنزاهة والشفافية والمصداقية للتقييم، وعدم تذييل الأبحاث بأسماء مؤلفيها عند إرسالها للتقييم، ووضع شروط لاستمرار الأستاذ بالتعليم (قيامه بنشر الأبحاث والدراسات...)

– تجهيز المكتبات في الجامعة اللبنانية بأهم وأحدث المجموعات التي تواكب العصر

– تشجيع الأساتذة على المشاركة الواسعة في الندوات والمؤتمرات...

إن الجامعة اللبنانية ستكون بألف خير إن هي حكمت بالمعايير والأسس العلمية والأكاديمية...

ولن تقوم للجامعة قيامة إلا بذلك. وإذا لم تقم الجامعة، فالوطن برمته لن يقوم.

وطن بلا جامعة وطنية، يعني لا وطن.

حافظوا على الجامعة اللبنانية، ليبقى لنا لبنان.

مارلين نصر (الجامعة اللبنانية – العلوم الاجتماعية)

سأتكلم عن أمر لا يزال يشغل بالي في مجال التعليم الجامعي، وهو الشعور بأننا لا نتقن الأساليب الحديثة في التعليم، وبأن تحضير المادة التدريسية متروك كلياً للأستاذ، من دون آليات للتشاور أو المراجعة أو تحسين الأساليب المستخدمة.

لقد حظيت، منذ مباشرتي التعليم في معهد العلوم الاجتماعية في عام ١٩٨٣، «بالمواد التطبيقية»، وهذه المواد لا يمكن تعليمها إلا بالطرق الإيضاحية والناشطة ولا تصح فيها الأساليب الخطابية أو التلقينية المتبعة في معظم الحالات في المواد المسماة «بالنظرية».

إن التعليم الجامعي لا يشترط في لبنان، كما في العديد من البلدان العربية، أي إعداد تربوي خاص مسبق للأستاذ الذي حظي بالوظيفة. عندما باشرت التعليم، اعتقدت أن أفضل تحضير هو تحضير مضمون الدروس، أي ماذا سأعلم وليس كيف سأعلم. وكان هذا الكيف متروك لمهارتي الطبيعية التي كانت آنذاك مزيجاً من العرض والحوار والاستكشاف المشترك، وكان الجانب التطبيقي فيها قليلاً، باستثناء الأبحاث (الدبلوم) التي يعدها الطلاب والتي تحولت في معظم الأحيان إلى دروس خصوصية تطبيقية تستغرق ساعات طويلة من الشرح والتصحيح...

في الآونة الأخيرة، عندما عاودت التدريس الجامعي بعد انقطاع دام عدة سنوات، ساعدني عملي في مركز التدريب الاجتماعي على مراجعة أساليبي التعليمية. نعمل في المركز مع «مدربين» يطبقون تقنيات محددة في تعليم أو تدريب الكبار، معظمها أساليب ناشطة إيضاحية تعتمد على مجموعات العمل، التمارين التطبيقية، ولعب الأدوار. تعتبر هذه «المدرسة» أن المحاضرة هي أسلوب تلقيني بدائي، يضع الذي يمارسها في خانة «الأستاذ» ويسقطه حكماً من عالم «المدربين» الذي يفترض بهم، للبقاء في سوق العمل، أن يكونوا دائمي التطور، وأن يتقنوا استخدام التقنيات والأجهزة الفنية الحديثة.

وقد ساعدني عملي مع هؤلاء على تحسين وتنويع الأساليب التي أستخدمها في التعليم الجامعي، فتحول الصف من مستمعين وطارحي أسئلة إلى مشاركين وقائمين بعمل مجموعات ولاعبي أدوار، ولم يعد التعليم مملاً وأصبح الوقت قصيراً لا يكفي لما نقوم به.

النقطة الثانية التي أريد إثارتها هي أن الجامعة، أعني كليات الجامعة اللبنانية، موجودة كنظام عمل ولكنها غير مكتملة كمؤسسات. وأرى أن لنا كأساتذة دوراً أساسياً ومسؤولية خاصة (فردية وجماعية) في إكمال بنائها أو المباشرة به. لا أعتقد أن هذه المهمة مقتصرة على «الدولة» كمطلب نرفعه في المناسبات وننادي به و«نحاسب على أساسه المسؤولين».

في فترة الحرب (العقدين الأخيرين)، وفرت الجامعة من المال العام أي من مساهمة المواطنين، وفرت للأساتذة وللإدارة إمكانية الاستمرار والعيش المحترم في الوقت الذي تشرد فيه العديد من المواطنين وهاجر الآخرون. أرى في المقابل أنه يقع على عاتقنا، أن نردّ اليوم ما نعمنا به في فترة كان البلد يرزح تحت وطأة التهجير والحرمان. ما أقصده هو أن المؤسسة الجامعية الوطنية لن تقوم أي لن تبنى إلا بمجهودنا الخاص، أفراداً وجماعة، أساتذة وطلاب. وبالإضافة إلى ساعات التعليم والمتابعة، أرى أنه من واجبنا أن نقدم وقتاً إضافياً لتنمية الإدارة وبناء المؤسسة وتطوير أساليب التعليم. فإذا ساهمنا جميعاً في الورشة أنقذنا قسمنا وكليتنا وفرعنا من الفوضى والتراجع، وإذا لم نفعل فنحن مسؤولون عن تدهور جامعتنا ولا أحد سوانا.

فادية كيوان (الجامعة اللبنانية ـ كلية الحقوق)(*)

لن أكرر ما قالته الأغلبية عن الجامعة اللبنانية إنما سأركز على موضوعين أساسيين:

أولاً، بالنسبة إلى الأساتذة: عدم وجود معايير وحوافز للعمل البحثي في الجامعة وهو أمر ضارّ إذ يعني أنه لا يحق لنا أن نكون طموحين، لا يحق لنا أن نطمح لنصل إلى الجودة في عملنا البحثي. ولأن نصبح من أفضل الباحثين وأشهرهم بل أن نصبح مرجعاً لهم. الجامعة تأخذ منا الجهد والجودة ولا تؤمّن بالمقابل الموارد الضرورية لذلك لا المكتبة ولا الحوافز ونحن ننتج أبحاثاً بمواردنا

(*) حالياً أستاذة في كلية الحقوق ـ جامعة القديس يوسف (اليسوعية) ـ بيروت.

الخاصة. وحيث أنه لا وجود للعديد من الدوريات المتخصصة ذات القيمة العلمية الفعلية في لبنان ولا في العالم العربي. فهذه الأبحاث قلما تنشرها دار نشر علمية غير تجارية. المشكلة هي مطروحة خاصة في العلوم الاجتماعية والسياسية وعلم السياسة. والمجلس الوطني للبحوث العلمية مثلاً، لا يتعامل سوى مع العلوم الأساسية، ولم يدخل الاقتصاد من ضمن اختصاص الـCNRS إلا بعد اجتهاد. وضمن شروط تتعلق بكون البحث الاقتصادي مرتبط بالتنمية. أما بقية العلوم الاجتماعية، فلا تدخل من ضمن اهتماماته. من جهة ثانية، لا تنصبّ أية جهة على المستوى الوطني، بوصفها قادرة على وضع معايير لنشر الكتابات، والأبحاث والمؤلفات ذات القيمة العلمية.

هكذا، فإنَّ كفاءَة الأستاذ تبقى على حالها، فلا تتجاوز ما حصّله لدى حصوله على الشهادة. أما بعد ذلك، فهو بمنأى عن المساءلة.

يضاف إلى ذلك الترقي المهني المرتبط باعتبارات سياسية وطائفية. أنا أجزم أنَّ الأمور في الجامعة اللبنانية مرتبطة، دائماً، باعتبارات طائفية وأيضاً سياسية/ طائفية وتشابكاتهما، فلا يشعر الأستاذ بأي حافز لأن يتقدم بمهنته لأن هذا التقدم لن ينعكس على ترقيه الوظيفي.

ثانياً، بالنسبة إلى الطلاب: يفتقر الطلاب إلى مكتبة تماماً كما يفتقرها الأساتذة. في بداية كل عام جامعي أقدم لائحة بالكتب للطلاب الذين أدرّسهم، لكن هذه الكتب ليست موجودة في مكتبة كلية الحقوق. هذا، والمكتبة في وضع مخيف. فقسم منها احتلّته عائلة منذ الأحداث ولفترة طويلة وبقيت طمعاً بالتعويض، وقسم آخر ضعيف من حيث الموجودات والتجهيزات.

هذا، وبدلاً من أن يتوسع حرم هذه الكلية ليضم القصر الحكومي القديم وتصبح بذلك بناءً موحداً يليق بها، فإن الحكومات المتعاقبة تأخذ قرارات ترمي إلى نقلها إلى مجمّع الجامعة اللبنانية في الحدث، أي خارج بيروت، أي خارج المدينة التي ضمّت أول كلية حقوق في العالم!

في الخلاصة: التعليم بالنسبة إليّ رسالة. هو شأن عام، والجامعة اللبنانية مرفق عام يتغذّى من المالية العامة من المكلفين، والمكلفون يشملون كل المواطنين: أولئك الذين يعلّمون أولادهم في الجامعة اللبنانية وأولئك الذين يعودون بعد دفع الضرائب والرسوم إلى تعليم أولادهم في جامعات خاصة فيدفعون الأقساط الباهظة. لذلك فإن الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تعني كل اللبنانيين ويجب أن تخضع لقاعدة الشفافية في تشغيلها وللمساءلة أسوة بسائر المؤسسات العامّة.

بالنسبة إليّ، التعليم في الجامعة اللبنانية ارتبط، على الدوام، بهاجس الديمقراطية. ويتمثل ذلك بجهد أبذله من أجل توفير مستوى تعليمي لشرائح واسعة من المواطنين لا يسعهم الانتساب إلى الجامعات الخاصة. لذا، أبذل جهداً من أجل تمكين هؤلاء من الانخراط في المجتمع عبر الدخول إلى سوق العمل وحصولهم على مكانة اجتماعية. هؤلاء الطلاب يأتون بأعداد كبيرة، الأمر الذي يتطلب منا اهتماماً إضافياً لجهة إبلائهم العناية والرعاية الضروريتين، وتوفير تعليم جامعي رفيع المستوى لهم.

غلاديس سعادة (الجامعة اللبنانية – كلية الإعلام والتوثيق)

بعدما أنهيت دراستي الجامعية في فرنسا عدت إلى لبنان وانضويت ضمن إطار المؤسسة التعليمية الوطنية أعني الجامعة اللبنانية. وكنت يومها أعيش في عالم مليء بالأفكار التي آمنت بها واعتنقتها في الغربة (فرنسا) طوال إقامتي الطويلة فيها. فعشت بالفعل عالماً افتراضياً virtuel بديعاً في الفترة الأولى في بيروت رغم كل التناقضات الخارجية: اعتبرت نفسي مواطنة واعتبرت الطلاب أفراداً، والدكاترة المحيطين بي زملاء يجمعنا هم مشترك، والمؤسسة مؤسسة تعليم عالي ذات دور ريادي وطني. ومضت الأيام وتوالت اكتشافاتي، فإذا كل الأفكار التي كنت أعيشها تتعارض تعارضاً كاملاً مع الواقع الذي أنا فيه. فأنا مواطنة حقاً ولكن ما يحدد مواطنيتي انتمائي لطائفة ثم لمذهب، وإذا بالزملاء معارف لا يجمعهم غالباً هم جامعي، والطلاب جماعة مؤطرة ضمن أطر تقليدية تتناقض مع مصالحهم ولكنهم اعتادوا عليها، والمؤسسة ككل المؤسسات الرسمية تعاني ما تعانيه.

شكّل الطلاب منذ بداية مسيرتي التعليمية العلامة الفارقة، فاعتبرت وما زلت أعتبر أنهم الضحية والأمل. هم ضحية النظام الذي يحكمنا، لذلك كان همي أن أحاول تقديم المعرفة إليهم بالشكل الأفضل الذي أعرفه عبر تطوير قدراتي ومهاراتي حتى يأتي التواصل مفيداً لهم. ولقد ساعدني في ذلك كون التخصص الذي أعمل في مجاله تطبيقي فاستفدت من عدة إمكانيات أتاحتها لي الجامعة لمخاطبة الطلاب بأفضل معرفة ممكنة ومتاحة. إن شرائح الطلاب التي نتوجه إليها تعرض قاعدتها سنة بعد سنة، رغم ازدياد الجامعات الخاصة لذلك أفترض أن للجامعة اللبنانية وأساتذتها دور تعليمي، تثقيفي، تنموي ووطني أساسي في تهيئة مناخات تعلم وانفتاح وثقافة لأنها تطال عمق الشعب اللبناني بشرائحه العريضة.

يبقى أنني أتوق إلى أداء أفضل وإلى أطر تساهم في بلورة وتعميق وإنتاج

ثقافة المعرفة، وهذا حتماً لن يكون ممكناً بشكل شمولي على صعيد فردي بحت وإنما ضمن المؤسسات التي نأمل بقيامتها في أسرع وقت.

رجاء نعمة (روائية وخبيرة في حقل التنمية)

تطور مفهوم التعليم وصار يُحكى أكثر عن عملية تعلم/تعليم أكثر تطوراً، حيث لا تنطلق الرسالة التعليمية من المعلم إلى الدارس في اتجاه أحادي بل يحدث مشاركة بين الطرفين أسوة بما يجري في التدريب. إن انتشار التدريب ساهم مساهمة كبيرة في وضع علامة استفهام عن طريقة التعليم القديمة، وهي طريقة شديدة المركزية. صحيح أن المعلّم يملك من المعلومات والخبرات ما يتجاوز الدارس بكثير، لكن لا بد من الأخذ في الحسبان مقدرات الدارس الذي في مقدوره أن يساهم في البحث عن المادة التي سيستعملها وعن مصدرها وتنوعها، ويساهم في تنظيمها. وحسب المراحل التعليمية وقدرات الدارس يمكنه أيضاً أن يساهم في تحليلها وتوليفها؛ نلاحظ أن مسألة المشاركة هذه تلقي على الدارس شيئاً من المسؤولية. وهذا لا يعني أن هذه الطريقة التي تتطلب المشاركة ستكون مسؤوليتها أيسر بالنسبة إلى المدرس. بل على العكس، إنها تتطلب تقنيات متطوّرة إضافة إلى التدريب. وهي معطيات ليست متوفرة في جامعاتنا ولا حتى في مدارسنا، وإن كنا في المراحل الأخيرة بدأنا نلاحظ أنشطة جديدة يطلبها المدرسون من التلامذة مثل إجراء البحوث وعمل المجموعات وغير ذلك.

هند الصوفي عساف (الجامعة اللبنانية وجامعة البلمند – تاريخ الفن)

ما بين الجامعات الخاصة والجامعات اللبنانية، تجربة مريرة بمعنى الفرق الشاسع بين التكنولوجيا التي باتت من أوليات الجامعات الخاصة وما زالت من أحلام الجامعة اللبنانية. فنعمل ما بوسعنا لنصل إلى نفس النتيجة رغم تمايز الوسائل والأطر. فلا نتمكن من الحصول حتى على المراجع الأساسية في الجامعة اللبنانية، ناهيك بالكلام عن الدوريات المتخصصة وعن تقنيات العرض التربوي الحديثة. وإن استطعنا تأمين الشرائح الضوئية والأفلام وغيره، لا نرى غرفة عرض، ولا ماكينة تصوير، وفي حال وجدت، لا تتوافر فيها الأوراق عادة... أعمل على التصوير غالباً خارج الجامعة كي يتسنى لي الوقت الكافي لتتمة البرامج الموضوعة.

ترى نفسك منحاز للجامعة الوطنية، ومتعاطفاً مع الطلاب المتعطشين للعلم. يحاولون الاستفادة من خبرتك المتواضعة بكل شغف، فيضاعفون حماسك وتسرف

في العطاء... والطلاب هنا هم عينة من هذا المجتمع المريض طائفياً ومذهبياً، فتعاني انغلاقهم ضمن مجموعاتهم الضيقة، وتعاني رفضهم الذهاب إلى تلك المنطقة أو لأخرى لمواكبة معرض فني أو حدث ثقافي تختاره ليكون مدخلاً لمادة أو معلومة أردت تقديمها بشكل غير مباشر، أو أردت حثهم على استخلاصها من الواقع...

وإذا توافقنا على انعكاسات هذه الأمراض الاجتماعية على المستوى التعليمي في الجامعة، فلا بد من التوقف أولاً حول انعكاسها على التعيينات المناسبة للجسم التعليمي، وحول توزيع المواد الذي غالباً ما يخضع لمزاجية وتوجهات غير مقنعة. فتعاني كسائر الأساتذة سوء استعمال النفوذ، والولاءات والمحاصصات التي تتم على حساب الولاء الأكاديمي...

هذه المعاناة تبقى الحاجز الأول أمام طموحك المهني. تقبل بالسقف الذي يعترضك وسوف تصل حتماً إلى حائط مسدود إن كنت لا تنتمي إلى طائفة الجامعة أو مذهبها، أو إن كنت رافضاً ومصدوماً مع مبدأ التعسّف لدى المراجع الفاعلة فتكتفي بأن تعمل من أجل «جامعة وطنية»، وتناضل بصمت لمبادئ آمنت بها وما تزال...

من زاوية جندرية، إن الفرص تضعف عندما تكون من الجنس «الثاني». الأسباب معروفة لا ضرورة لذكرها، لكن هناك جانباً كبيراً من المسؤولية تتحمله المرأة، فتغيب معظم الأحيان عن الاجتماعات في الكليات، وتتنصل من المسؤوليات الإضافية متذرعة بالمسؤوليات العائلية، مما يؤثر سلباً على طموحها في المشاركة في القرار في مجال العمل.

وأخيراً، أدعو إلى المزيد من التفاعل بين الكليات والمحيط. من الممكن إقامة مشاريع مشتركة مع البلدية والحي المحيط بالكلية، وخاصة في مجال البيئة والفنون والنشاطات التنموية عامة، فيشكل الطلاب الطاقة البشرية، تعد وتنفذ المشاريع وتقدم البلديات الدعم المادي وغيره...

كذلك يجب العمل على التفاعل مع طلاب الجامعات المتخصصة (خارج لينان)، فنستقبل طلابها لإعطاء بعض المواد ونرسل طلابنا للمواد التي تتطلب خبرة متوافرة وتجهيز تكنولوجي وافر. هذه التدابير هي قابلة للتنفيذ بعيداً عن الأحلام التغييرية الطويلة المدى.

فاطمة سبيتي (الإسكوا)

لست، حالياً، مدرّسة جامعية؛ لكن، في عملي في منظمات الأمم المتحدة أتعامل

مع مخرجات التعليم والإعداد الجامعي عندنا بكل أصنافه، في الجامعات الأنكلوفونية والفرنكوفونية سواءً بسواء. وما ألاحظه هو أن المتخرجين الذين يطلبون عملاً عندنا غير مهيئين للمهام المطلوبة، وكأنه لا يوجد رابط بين ما يدرسون في الجامعات وبين متطلبات سوق العمل. وألاحظ، أيضاً، قصوراً في استخدام التكنولوجيا: في الكمبيوتر وبرامجها المختلفة، وحتى في تشغيل العاكس الضوئي overhead projector الخ... وهي أمور كنا نعتبرها في أيامنا، ربما، غير مهمة لمن هم بمستوى الدرجة التعليمية التي وصلنا إليها، لكنها حالياً من ضرورات العمل البحثي، field research and desk research.

في الواقع، أود أن أطرح عليكن أسئلة عن الطرق المتبعة، حالياً، في الجامعات في لبنان:

– هل تعتمد الجامعات التي تدرسون فيها مبدأ تقييم الأساتذة عبر الطلاب كما في الولايات المتحدة؟

– هل تعتمدون لوائح المطالعة reading lists لطلابكم؟ أنا وجدت أن هذا مغن جداً للتعليم، ولم يكن متبعاً في الجامعة التي درّست فيها هنا.

– أخيراً، هل يتدرب طلابنا في الجامعات على التفكير النقدي؟ أنا شخصياً لم أتدرب على هذا التفكير إلا في دراستي العليا في الولايات المتحدة.

هدى زريق (عميدة كلية العلوم الصحية –الجامعة الأميركية – بيروت)

أنطلق من تجربتي في الإدارة لأتكلم عن أهمية الإدارة في العمل البحثي. وسأقول بين هلالين إن العمل الإداري بذاته يُعيق العمل البحثي، لأنه يقطّع الذهن ولا يسمح بالاستغراق الضروري لإنجازه. سأركز على بعض الأمور التي أجد أنّها تساهم في خلق جو بحثي ملائم.

أولاً: تشجيع عمل الفريق ذي الاختصاصات المتنوعة في موضوع معيّن. هذا يعطي دفعاً لأفراد المجموعة ويحفزهم. كما أن في عمل الفريق هناك احتمال أكبر لتصحيح الهفوات الفردية في البحث.

ثانياً: نحن بحاجة إلى إعطاء وقت أكثر للبحث. هذا يمكن حله جزئياً بتخفيض عدد ساعات التعليم، لكن ذلك غير كاف. أجد أن الباحثين/الأساتذة لا يجدون صعوبة في إطلاق البحث في مساراته الأولى: أقصد صياغة المسألة والتساؤلات واختيار أدوات البحث وتجميع المعطيات وتحليلها. لكن تبدأ الصعوبة حين نصل إلى

مرحلة الكتابة. هذه المرحلة بحاجة إلى شيء من الانعزال والتأمل، أي بعض الانقطاع عن الخارج. وهذا صعب في الجامعة عندنا لكثرة المهام الملقاة على الأساتذة، اجتماعات وغيرها من النشاطات الأكاديمية، ونجد نتيجة ذلك ظاهرة الانتقال من بحث إلى آخر. فيتجمع لدى الأستاذ معطيات من أبحاث مختلفة على مكتبه كلها بحاجة لصياغة في نص للنشر. وأذكر هنا أنه في الجامعة عندنا، يتعيّن على الأستاذ أن ينشر في مجلة عالمية أجنبية. وهذا أمر له حسناته، لأن من يقبل بحثه في مجلة كهذه يكون قد فاز في منافسة مع مجموعة كبيرة من الباحثين. لكن لهذا الأمر سيئاته أيضاً، هو أن قارئي هذه الأبحاث هم فقط من المتكلمين بالإنكليزية، فلا يستفيد منها باحثون من المنطقة العربية. لعل مواجهة هذه المسألة تكون بتأسيس مجلات عربية محكّمة ذات مستوى جيد. كما قالت فاديا، هذه مسألة تستحق التفكير.

حُسن عبود (طالبة دكتوراه- جامعة تورونتو- كندا)

لاحظت أن أكثركن أستاذات في الجامعة اللبنانية وتعانين مشكلات تتعلق بالموارد الضئيلة ومشكلات أخرى سببها عدم وجود إمكانات تسمح بالدخول إلى الحداثة. سأحاول المساهمة في هذا النقاش بالطرح التالي:

حبّذا لو نصغي إلى الطلاب والطالبات في تقييمهم لأدائكن، فلا يقتصر النقاش على تقديم وجهات نظركن. معظم الصعوبات التي تواجهنها يصبّ في الشؤون الإدارية وتدور حول العلاقات بين الأساتذة. تعرفون لا شك أن الجامعات الغربية تعتمد على استقطاب أموال من الخرّيجين والخرّيجات الذين يبادرون إلى دعم إمكانات الجامعات المادية أو غيرها. فهل هناك جهود شبيهة في الجامعة اللبنانية؟

أيضاً في الجامعات الأجنبية تتوافر مادة للتعريف بمكتباتها، وهي مادة مكثفة تعطى في يوم واحد، تدرّب الطلاب على استخدامها. وتوضع الكتب في أروقتها لتشجيع الطلاب على القراءة. وتتوافر هذه العلاقة بالتقنية المكتبية العالية والإمكانات المتاحة والميسّرة أمام الباحث والطالبة. أردّد مراراً أن الحمار لو دخل مكتبة جامعة تورنتو الرئيسية لخرج منها عالماً وذلك بسبب الجو الذي يجعل العلم ملكة ميسّرة ومستحبة.

أرغب بطرح مسألة متعلقة باهتمامي البحثي: الدراسات الدينية، ولدى حضوري بعض المواد في معاهد دينية عالية، مسيحية ومسلمة، تتعلق بالتعليم الديني في

لبنان، تبيّن لي أن الدكاكين السياسية المتعدّدة التي صنعت الحرب عندنا سمحت لدكاكين طائفية صغرى أن تتكلم باسم أديان سماوية كبرى.

والمعاهد التبشيرية وغير التبشيرية، المسيحية والمسلمة، المحلية والغربية، عليها أن تقفز قفزة نوعيّة للحوار وصنع أجيال بعيدة عن كل صياغة سابقة شكّلت لبنان: الطائفية. لدي أمثلة كثيرة عن طبيعة التدريس في هذه المواد، والتعاطي معها بجهل وبعيداً عن أي منهجية في تدريس الأديان ونصوصها الأدبية. وألفت النظر إلى أن تدريس العلوم الدينية ليس مهماً فقط بسبب الطائفية عندنا ولكن بسبب الإحيائية المسيحية والإسلامية التي تشهدها الساحة اللبنانية بعد الحرب، وبسبب الإحيائية الإسلامية التي تشهدها الساحة العربية، وبسبب الإسلام الأميركي والأوروبي الجديد الذي يعدّ أكثر تنويراً من الإسلام المحلّي. لذلك، التعليم الديني العالي بمنهجيات حديثة وإعادة قراءة تراثنا الديني هي حاجة قصوى. ودراسة نقدية لأنظمة التعليم الديني العالي في لبنان تصب في هذا الإقبال على فهم الهوية الدينية التي يلجأ إليها المواطن بسبب فقدان الهويات الأخرى، مثل الهوية الوطنية أو القومية الخ..

ماري تيريز خير بدوي (الجامعة اليسوعية – قسم علم النفس)

أعتقد أن لكل جامعة مشاكلها الخاصة، اسمحن لي أن أتكلم عن التعليم الجامعي عندنا بعامة. لا ننسى أن اختصاصاتنا، وباستثناء الأدب العربي، هي أساساً غربية المنشأ، هذه المسألة تفرز مشاكل كبيرة سأتكلم عن أهمها:

أولاً: هناك مشكلة التدريب المستمر للأساتذة. نلاحظ أن هناك أساتذة جامعيين ما زالوا يدرّسون منذ عشرين سنة المواضيع ذاتها، وبالطرق نفسها دون تبديل، ولا من رقيب ولا من محاسب. فيما نجد أساتذة آخرين يقومون بدورهم كاملاً. هذا يعني أنهم يؤهلون أنفسهم، وذلك، بالبحث عن مراجع جديدة، في الخارج بالطبع، أي أنه يتوجب عليهم أن يسافروا وأن يقوموا بشراء هذه المراجع من جيبهم الخاص. يضاف إلى ذلك أننا مضطرون لأن نؤمّن مراجع الطلاب من مكتباتنا الخاصة بإعارتهم كتباً من عندنا. أنا، مثلاً، أضعت نصف كتبي بهذه الطريقة. لكن لا خيار لي، فأنا مضطرة لأن أعير الكتب للطلاب.

ثانياً: المشكلة الثانية هي في الأفكار السائدة حالياً والتي تنادي بالعودة إلى الوراء. هذه الأفكار أو «موجة الأديان» تطالب بأن ندير ظهرنا للغرب وأن نكتفي

بتراثنا ومعارفنا المحلية الخاصة. أحاول أن أطرح مسألة العلاقة بين الأديان وبين التعليم الجامعي، هذه مسألة خطيرة. أنا أطالب عكس ذلك تماماً، إذ يجب أن نجد وسائل تمكن الأستاذ الجامعي عندنا من الاطلاع الدائم على المستجدات والمعلومات الحديثة التي ينتجها الغرب دون أن يترك لموارده الخاصة. فراتب الأستاذ الجامعي لا يمكنه من ذلك. وهكذا آتي إلى النقطة الثالثة.

ثالثاً: لم تتكلم أي منكن عن راتب الأستاذ الجامعي. كلنا نضطر لأن نقوم بأعمال إضافية من اجل تأمين استمرار تقدّمنا كأساتذة: شراء الكتب، سفر، مؤتمرات الخ.. أعتقد أنه من الضروري إعادة النظر بمكانة (status) الأستاذ الجامعي.

تكلمت واحدة منا عن كون التدريس رسالة، وأنا أعتقد أن ربط مهنة بمفهوم الرسالة (التمريض مثلاً) هو وسيلة لحرمانها من الحقوق المادية المتوجبة لها. نحن الأساتذة، حقوقنا مغبونة.

عزه شرارة بيضون (الجامعة اللبنانية– كلية الآداب– قسم علم النفس)

من المسائل والتحديات الرئيسية التي أواجهها أود أن أتكلم، أولاً، عن اتجاهات عامة لدى كثير من الطلاب تتمثل برغبتهم في الحصول على شهادة علمية، برغم يقينهم المعلن من أن هذه الشهادة لا قيمة حقيقية لها لأنها لا تؤهلهم لسوق العمل. وحيث أن أكثرهم اختارها قسراً– لأنه رفض في أقسام أو كليات أخرى – فإن سلوكهم ينم عن الشعور باللاجدوى إزاء نوعية التعليم الذي سيحصلون عليه. عملياً هذا يعني، أنني بحاجة لأن أتعامل مع فوضى مسلكية بما يطول الحضور أو التحضير، وضمور المشاركة الأكاديمية الفعلية للطلاب. علاوة على ذلك، فأنا متهمة بأنني متطلبة و«قاسية» وبأن حجم المادة الدراسية التي أقدمها للطلاب غير ملائمة مع كون أكثر الطلاب في الجامعة اللبنانية غير متفرغين للدراسة!

وأنا أعاني الغياب التام لأطر أكاديمية توفر علاقة مع الزملاء في القسم الذي أعمل فيه؛ الأمر الذي يخلق غربة، شبه تامة، عنهم. فباستثناء من يكتب منهم في الصحافة المحلية، قلما يعلن أحدهم عن إنتاجه؛ وباستثناء حالات معدودة، فإن برامج اجتماعاتنا مخصصة لتصريف أمور إدارية؛ كما أن أكثرنا يدعى إلى مؤتمرات وندوات في لبنان وفي خارجه فتبقى مشاهداته واختباراته بمنأى عن حشرية الآخرين أو اهتمامهم.

من جهة ثانية، نفتقد إلى إطار يسمح بإنتاج معايير متناسبة مع تطور تجربتنا.

ومن اللافت أن سلوك بعض الأساتذة القدماء، أو التقاليد التي عرفها ومارسها بعض الأساتذة الحاليين، بوصفهم أساتذة أو حتى طلاباً، تتكرّس صالحة أبداً !

في ما يطول العمل البحثي، أنا – والأرجح أن زملائي أيضاً– نعمل في وحدة تامة. وباستثناء إشارات مقتضبة أتبادلها مع بعض الزملاء حول مدارات أبحاثنا، لا يلمس الواحد منا أن «أهل الجامعة» مهتمون بنشاطه البحثي.

وتعاملي مع الوضع يتلخص بالسعي إلى «مقاومة» التدهور والانعزال وعدم القبول بهما قدراً نهائياً. وذلك بالتحالف، أولاً، مع فئة من الطلاب الراغبين بتحصيل أكاديمي ذي مستوى معقول؛ وأنا أعلن تحيّزي لهؤلاء كلما سنحت الفرصة. وبتنازل جزئي، ثانياً، عن تصوري لدور الأستاذ الجامعي المحرّض على طلب المعرفة، وخالق وضعيات تحض على البحث والتنقيب عن المعرفة في مصادرها. والقبول، مرحلياً، بدور يمكن نعته بالأستاذ–«المصدر»، وذلك، تماشياً مع فقر المكتبات في الجامعة التي أدرس فيها، وعدم توافر الأدوات المساعدة ومع تراجع مستوى اللغة الأجنبية لدى طلابنا. وأنا أقوم، تبعاً لذلك، بتوفير المتن الرئيسي للمادة التعليمية وبوضعها بين أيدي الطلاب باللغة العربية، وتوفير مراجع إضافية في مكتبة القسم في رف خاص بذلك.

مع زملائي الأساتذة، أحاول العمل على كسر حاجز التواضع/الكبرياء وأسعى إلى مدّ الجسور مع من يرغب منهم في تبادل الأفكار والدراسات والمنشورات والخبرات. فأنا أستشير مثلاً، بمنهجية وإصرار، الأساتذة المعنيين جميعاً بالمادة التي أقوم بتدريسها، وأسعى إلى التنسيق معهم. كما أنني أقوم بتوزيع دراساتي المنشورة على زملائي وأطلب منهم مناقشتي فيها معلنة عن ذلك وسيلة، لا أعرف سواها، للتعرف على بعضنا البعض.

على أنني أحلم بحلول مستقبلية تتمثل في العمل على التلاقي مع أساتذة في القسم الذي أعمل فيه، وفي الجامعة لاحقاً، لإنشاء تيار يسعى إلى مقاومة التدهور في المستوى الأكاديمي الجامعي، بدءاً بالبحث عن حلول ناجعة، من ضمن المتوافر والممكن والمتاح، وانتهاءً بالعمل على استحداث مبادئ ومعايير وقواعد ترسم الحدود بين ديموقراطية التعليم وبين سيادة الضحالة والفوضى.

من جهة ثانية، أرغب في توسيع التحالف مع الطلاب، فرادى ومجتمعين – في هيئاتهم التمثيلية، مثلاً– الراغبين في السعي إلى البحث عن الحلول المذكورة، وتحريضهم على تطلّب أكاديمي ذي مستوى يستطيعون معه منافسة الطلاب من

الجامعات الأخرى؛ والسعي، في إطار أرصدة التدريب الميداني، إلى إنشاء قنوات ارتباط بينهم وبين المؤسسات عندنا، وحثهم على تسويق ذواتهم ومهنتهم فيها.

الدورة الثانية:

مي جبران: يوجد مشكلة نعانيها، نحن بالتحديد أساتذة علم النفس، وهي النشر. لا توجد مجلة واحدة علمية متخصصة يمكننا النشر فيها المقالات التي لا تنشر في علم الاجتماع ولا في مجال التربية ولا في الصحف كما يفعل بعض الزملاء في اختصاصات أخرى. لأنه لا توجد خصوصية لمعالجة المواضيع وإقامة بحث مبني على دراسات تحليلية وعيادية غريبة أحياناً عن مفاهيم البحث الثقافي في الاجتماع والتربية.

نهوند القادري: تناوُلُنا سلبيات الجامعة اللبنانية بلا حرج يشير إلى أن لهذه وجهاً إيجابياً، يتمثل في إطلاقها حرية الأستاذ في الفعل والمبادرة. وتجربتي التدريسية الخاصة مثالٌ على ذلك. باختصار، عندما بدأت بالتعليم في الكلية التي كنت قد تخرجت فيها كان هاجسي تلافي الثغرات التي كنا نعانيها عندما كنا طلاباً. ووضعت أمامي هدفاً يتلخص في جعل الطلاب يعملون على تمكين أنفسهم، وعلى تحسين صورتهم عن أنفسهم والابتعاد عن لغة «النق» والعمل على تقوية حس المبادرة، واكتساب المهارات، والانخراط بقضايا المجتمع والناس سعياً إلى تطوير إعلام ملتزم بقضايا المجتمع. وأنا طبقت ذلك في مواد تطبيقية ميدانية في المؤسسات الإعلامية تسمح لهم بالتعرّف على القضايا البيئية، والصحية، والاجتماعية، والثقافية، والشبابية، والبلديات، الخ... وبالكتابة عنها. وقد ساعدتني على ذلك شبكة العلاقات التي أقيمها مع إعلاميين في المؤسسات الإعلامية– وخريجي الكلية، منهم –ومع منظمات من المجتمع الأهلي. ومن الإنجازات التي حققناها في هذا المضمار، مثلاً، مشاركة طلابنا في مسابقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لأفضل عمل تنموي بمبادرتي الشخصية. وقد وافقت الإدارة على مبادرتي، بل أطلقت يدي في الموضوع، فعقدت حلقات حوار حول التنمية البشرية لمساعدتهم في تحضير موضوعاتهم التي قدموها للمسابقة.وكانت النتيجة أن حصد طلابنا العديد من الجوائز.

جنى الحسن: لقد دار الحوار حول «التقييمات» التي تُعتمد في بعض الجامعات الخاصة كاليسوعية مثلاً، ومن الإيجابي معرفة أنَّ نفس منهج التقييم يَتُمّ في معهد

الفنون مثلاً. وقد وضعت في كلية التربية (إجازة التربية الفنية) مواد جديدة «كالتأهيل الجسماني» و«صنع حرفة الدمى» حيث بات الطلاب متمرسون في هذه الصناعة داخل وخارج الجامعة.

ومن الجدير ذكره أن نسبة الطالبات المحجبات اللواتي يدخلن قسم المسرح اليوم في ازدياد. ونحن نتساعد مع الأقسام الأخرى في فروع الجامعة اللبنانية ككل لمساعدتهن على إتْقان علم الجسد.وأنا أستضيف خلال فصل كامل تلميذة محجبة من كلية التربية وأتابع تطورها التقني، وترفع العلامة لأستاذها. وأستطيع القول إنَّ هكذا علاقة هي تطوير في التعامل الأكاديمي الراقي حيث الثقة متبادلة بين الأساتذة وبين الجنسين على حد سواء. وقد صادفت خلال وجودي ضمن لجان دخول «كلية التربية» مثلاً فتيات أردن الالتحاق من غير القيام بأي عمل جسدي يتطلب منهن التعاطي مع الجنس الآخر أو تغيير زيّهن. وازدياد نسبة الفتيات المحجبات اليوم في قسم المسرح هو علامة «صحية»، كما هي بالنسبة لعدد الفتيان، إذ لم يعد الفن الجسدي مهنة للإناث فقط، بل صار احترافاً فكرياً وعلمياً يستطيع المرء من خلاله تكوين شخصية جديدة خلاّقة لمجتمع آخر.

غلاديس سعادة: الموضوع الذي أعتبره ملحاً ويتطلب معالجة هو العمل على تنمية العمل الجماعي، لأن المعرفة لم تعد نتاج عمل أفراد بل هي عمل جماعات تصبو متعاونةً إلى حل مشاكل مطروحة، كما أرى أن تأمين نشر الأبحاث أمر في غاية الأهمية حتى تكون المشاركة والفائدة المرجوة من الأبحاث أعم.

هدى زريق: أود أن أتكلم عن نقاط ثلاث. الأولى هي مسألة الفردية مقابل المؤسساتية التي تكلمت عنها مارلين. في التعليم التطبيقي، كما في كلية الصحة مثلاً، أجد أن للمؤسسة ربما دوراً أكبر في تقرير المسائل الأكاديمية كالمنهاج أو غيره. لكن، وبحسب نقاشاتي مع عميد كلية الآداب والعلوم عندنا مثلاً، أجد أن الاعتبار للفردية هو الغالب في الاختصاصات الاجتماعية الإنسانية.

النقطة الثانية هي موضوع تقييم الطلاب للأساتذة student evaluation. نحن نستخدم هذا التقييم منذ مدة، ويتطور تدريجياً؛ ونحن بصدد إقامة مركز لتدريب الأساتذة، أي لتدريب الأستاذ ذي التقييم المنخفض. أيضاً الأساتذة الجدد أو الذين لا يملكون مهارة الاتصال مع الطلاب.

النقطة الأخيرة: أود أن أبرز النقطة التي أشارت إليها هند وهي تتعلق بالجندر. من الضروري الاعتراف بأن الباحثات النساء تقع عليهن مسؤولية أكبر من الباحثين

الرجال تبعاً لكونهم أمهات. الرجال يمكن أن يجتمعوا مثلاً، في أي وقت. بينما النساء مشغولات بوظائفهن المتعلقة بالأولاد. تقول الواحدة منهن إنه من الضروري أن يتم إعلامها سلفاً اجتماع الفريق البحثي، للفريق البحثي مثلاً كي يتدبروا أمر أولادهن سلفاً. أعتقد أن للباحثات دوراً في إبراز هذه النقطة.

حُسن عبود: بالنسبة إلى موضوع دراسة التعليم الديني في معاهد الدراسات العليا وفي الجامعات الحكومية والخاصّة أتساءل: لماذا لا يُطرح ضمن مناهج تدريس الأديان منهجيات الأديان المقارنة. هذه تُفسح المجال أمام المسيحي والمسلم أن يتحاورا وأن يكتشفا تشاركهما في كثير من المفاهيم، فضلاً من تشاركهما والأديان غير التوحيدية أيضاً بمفاهيم كثيرة.

وأنا ألمس فراغاً لدى المهتمين والمهتمّات في دراسة تراثهم الديني. فهؤلاء يلجأون إلى مشارب متعدّدة غير علمية وخطرة أحياناً لأنها مسيّسة. إن فهم الدين وعلاقته بنظريات المعرفة يقيم فهماً نوعياً وتنويرياً محايداً بعكس الذين يدرسون الدين من منظار ضيّق. أنا أدعو إلى التعليم الديني العالي من منظار حديث لفهم نظريات المعرفة ولامتصاص الجهل القائم حول المقدّس ووظيفته.

على صعيد آخر، أقترح للطلبة والطالبات شيئاً فعالاً اختبرته في دراستي في جامعة تورنتو، وهو إقامة مختبرات للكتابة تشرف على الأبحاث قبل تقديمها للأساتذة. يأخذ الطالب مقالته أو بحثه إلى المختبر فيعرضه على الخبير الذي يقرأه بسرعة ويقدم له ملاحظات مثل: هناك عدم تنظيم في الأفكار، نقص في الحقائق أو البيانات، أخطاء نحوية، نقص في منهجية وضع الهوامش، تكرار غير ضروري، عدم الثبات في كتابة المصطلحات، الخ... المسألة أن الطالب، أو الطالبة، يخاف الاعتراف بنقص الخبرة في كتابة البحث العلمي، ويخجل من الاعتراف بذلك أمام أساتذته لأن ذلك يعطي نظرة عنه أنه «غير مثابر». ويسعى الطلاب دائماً وراء العلامة العالية لعدة أسباب، فيأتي هذا المختبر ليسد حاجة عند الطالب، ويؤدي إلى تحسّن الطالب من بحث إلى آخر أو إعطاء الوقت لتنمية هذه التقنية –تقنية إعادة قراءة البحث– فهذه المختبرات التي تسمى «المختبرات الكتابية» تسدّ هذا الفراغ الكبير.

ماري تيريز خير بدوي: أودّ التعليق على فكرة تقييم الأستاذ الجامعي لجهة كفاءته، خاصة، في التعامل مع الطلاب، ولجهة مستوى أدائه. ليس كل حاصل على شهادة دكتوراه بإمكانه التدريس، وهذه مسألة ينبغي التنبيه إليها. ليس لدي حلول لكنني أطرحها مسألة للتفكير والتأمل.

عزه شرارة بيضون: أرى، نتيجة مداخلاتنا، انه من الضروري العمل على توثيق التجارب الإيجابية، أو جوانب إيجابية من تجارب نخوض غمارها في جامعتنا الوطنية، ونشرها في وسائل الإعلام الجامعي أو العام، لإبراز الإمكانية الفعلية لإنشاء بؤر فاعلة وريادية فيها بمبادرة أفراد أو جماعة دون الحاجة إلى قرار إداري – مركزي. هذه البؤر المرشحة لأن تشكل نموذجاً صالحاً لشحذ همم بعضنا أو لإطلاق مخيلة بعضنا الآخر.

قراءة في المداخلات

عزه شرارة بيضون ومارلين نصر

مداخلات الباحثات المدرّسات في حلقة النقاش أضاءت جوانب أساسية من الحياة الجامعية عندنا. في قراءتنا للمتن الناتج عنها، نحاول أن نضع الأفكار المطروحة في سياقات مشتركة ترسم صورة انطباعية لأحوال الجامعة وأهلها. هذه الأفكار تجمعت تحت عناوين ثلاثة: المواضيع / المسائل التي يواجهنها في التعليم الجامعي، نمط المواجهة والمناخ الجامعي.

ونحن، اللتين قمنا بتحضير حلقة النقاش هذه، نلفت إلى جنوح الكلام إلى مواقع لم تكن مقصودة تماماً، بل مستبعدة صراحة، في صياغة الدعوة – المثير (stimulus)، للباحثات من أجل مساهمتهن في هذه الحلقة. هذه أردناها أن تختص بالكلام عن تجاربهن في التدريس الجامعي: المسائل/التحديات، المواجهة والحلول المستقبلية. ولعل تداعي الكلام إلى حيث ذهب هو تعبير عن أن التحديات/ المسائل لا تكمن في عملية التدريس تحديداً، إنما في مواقع أخرى.

المواضيع:

يبدو لنا أن الكلمة المفتاح في خطاب الباحثات / المدرّسات حول المسائل التي يواجهنها في عملهن الجامعي هي «الغياب». وتبدو الجامعة اللبنانية خاصة وكأنها مجموعة من «الغيابات»، نكتب في ما يأتي، أهم ما ذكر منها:

غياب البنية التحتية من بناء وتجهيزات ومكتبات، وغياب أنظمة ومعايير علمية وتوصيفات لمهام الأساتذة والإداريين/ الأكاديميين، وغياب هيكلية مرنة لاستيعاب التجديد، وغياب معايير أكاديمية للترقّي المهني، وغياب محفّزات للتقدم العلمي، وغياب نظام تأهيل مستمر وتدريب للرقيّ بأداء الأساتذة، وغياب أطر أكاديمية

وفكرية لجمعهم، وغياب أطر لإنتاج المعايير التي تجسد خبراتهم، وغياب نظام تقييمي علمي لأدائهم، وغياب مرجعيات علمية في الجامعة، وغياب الاهتمام بالبحث أو محفّزات للقيام به، وغياب المجلات العلمية الرصينة لنشر الأبحاث، وغياب ربط مضامين المناهج الجامعية بحاجات مجتمعنا، إلى غيابات أخرى: عمل الفريق، استشارة الأساتذة في تعديل المناهج، الحساسية الجندرية، تفاعل الأساتذة في ما بينهم، الخ...

المواجهة- الحلول

يتسم السعي إلى مواجهة الباحثات/المدرّسات للمسائل التي تعترضهن في التدريس بالفردية؛ وباستثناء ما ذكرته مسؤولة في جامعة خاصة عن سعيها إلى تطوير عمل الفريق البحثي في الكلية التي تعمل فيها، لم تُذكر أي استرتيجية جماعية. وغاب تماماً ذكر الإطار النقابي الذي يجمع، مثلاً، أساتذة الجامعة اللبنانية (رابطة الأساتذة المتفرّغين)، وعاءاً صالحاً لذلك.

بدت هذه المواجهة مؤجلة، في أغلب الأحوال، بسبب ضخامة المسألة وشموليتها، وتمثلت باقتراح حلول على المؤتمنين على الجامعة اللبنانية (المجتمع، الدولة، إدارة الجامعة، الخ). وهي حلول تراوحت بين ضرورة استقلال الجامعة عن السياسة/ المذاهب وبين إنشاء بنية تحتية مروراً بكل ما من شأنه أن يُزيل الكرب عنها: استحداث معايير وضوابط علمية، توفير محفّزات للأساتذة، تدريب مستمر لهم، الخ...

لكنها، وفي بعض الحالات، كانت المواجهة بمثابة سعي إلى البحث عن حلول جزئية للمشاكل. لكن برغم جزئيتها بدت فاعلة في وضعيات معيّنة، تجهد لاستثمار إمكانيات متوافرة من ضمن الأوضاع السائدة (توفير مراجع للطلاب، مساعدتهم على الكتابة والنشر، إقامة صلة مع المجتمع المحلي، مد جسور بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الخ...).

المناخ الجامعي

في عرض الباحثات/المدّرسات، من الجامعة اللبنانية خاصة، في هذه الحلقة يمكن رصد مناخ مركّب يتمثّل بناحيتين أساسيتين:

الأولى: ضمور الطابع المؤسسي والأكاديمي للجامعة، وغلبة ما يشبه الطابع «الأسري» غير المهني على أجوائها. هذا الضمور وتلك الغلبة يتمثلان بما يأتيي:

– الفردانية المطلقة السائدة والغياب، شبه التام، لذكر أطر أو جماعة في خطاب المنتديات في مقاربتهن للمشاكل أو في سعيهن إلى التعامل معها. كما يمكن تلمّسه في المنحى التذمري والمطلبي المتوجهين صوب آخر غير محدد، قادر وعاجز في الوقت نفسه. ويبرز، كذلك، في موقف أبوي حام من الطلاب ومن حاجاتهم التعليمية.

– الغموض والالتباس في وظيفة الجامعة الوطنية وأدوارها (نخبوية أم شعبوية)، واختلاط بين ديموقراطية التعليم وتعميمه غير المنضبط بمعايير علمية.

– تضارب في صلاحيات المراكز والهيئات الأكاديمية /الإدارية، وغموض في تحديد مكانة الأستاذ المدرّس: هل هو «سيد»، أم أنه خاضع لقرارات صادرة عن جهات لا تملك الكفاءة الأكاديمية لصنعها؟

– تبعثرفي السياسات المتبعة وتبعثر الأساتذة والطلاب بفعل تبعثر الفروع.

– ثقل وطأة السياسة والمذهبية على الديناميات التي تحكم العمليات الجامعية. وهذه تتجلى في المحاصصة في التعيينات الإدارية، أساساً، وفي توظيف الأساتذة وترقّيهم المهني، في اعتباطية توزيع الأرصدة في ما بينهم، في توزيع الموارد بين الفروع، وفي تطويق الحياة الطلابية واختزالها، الخ... هذا، وقد برز الكلام عن السياسة والمذهبية برغم الطلب الصريح إلى المنتديات بتحييدها في مداخلاتهن بسبب تكرار تناولها في المعالجات والدراسات التي صدرت مؤخراً عن الجامعة، وبسبب رغبتنا في استدراج الكلام عن مسائل ملموسة في تجارب شخصية قابلة للمعالجة.

ثانياً: ثمة منحى لدى المنتديات، عموماً، ينم عن اتجاه للتماهي مع الجامعة بوصفها مكاناً وفّر لبعضهن مساحة للتألق والنمو أو لأنها، ببساطة، موقعاً يمارسن فيه مواطنيتهن والتزامهن، تالياً، قضاياها. وثمة منحى يرافق هذا التماهي، غالباً، يشير إلى التزام الجامعة التزاماً شبه «نضالي»، وسعي إلى جعلها موقعاً مرحباً بمبادراتهن، أو قادراً على تقدير جهودهن وكفاآتهن. وهو ما تجلى، مثلاً، في دعوة بعض المنتديات للتضحية في سبيل المؤسسة دون الالتفات إلى المكتسبات المادية، وفي محاولات ومبادرات قام بها البعض منهن لتجاوز الأوضاع غير المؤاتية، والفعل من ضمنها في حدود الممكن والمتاح، في تجارب إيجابية غير قليلة. وهي تجارب وفّرت إمكانيتها بعض الحرية، أو عدم تدخّل الهيئات الأكاديمية العليا بمجريات الأمور، الأكاديمية منها خاصة.

الجامعات الخاصة/ الجامعة اللبنانية

نشير، أخيراً، إلى أن غلبة نسبة أساتذة الجامعة اللبنانية على المنتديات لا يسمح برصد خصوصيات تميّز بين المسائل المطروحة في نمطي التعليم الجامعي، الخاص والعام. نكتفي، بهذا الصدد، بالملاحظات الآتية:

في طرح المسائل التي تواجهها الباحثات في الجامعة اللبنانية، في تحليل هذه المسائل وصياغة الحلول لها، يبرز ثقل وطأة الخارج، السياسي/ الطائفي، والحواجز الكثيرة التي تعترض تطوير سياسات الدولة حولها. إجابات الباحثات من الجامعات الخاصة تمحورت، بالمقابل، حول شؤون هذه الجامعات بوصفها مؤسسات مستقلة وتملك حرية قرارتها.

من جهة ثانية، انشغلت الباحثات من الجامعة اللبنانية بطرح للمسائل الآنية والمباشرة، فيما طغى على معالجة زميلاتهن من الجامعات الخاصة الطرح التأملي – المستقبلي.

ما تزال حاجات الباحثات من الجامعة اللبنانية في الدرجات الأدنى من هرم الحاجات: مادية وتنظيمية بشكل رئيسي، وانشغال بمكانة الأستاذ وصلاحياته، بدرجة لاحقة؛ في معالجة الباحثات من الجامعات الخاصة ما ينم عن تجاوز هذه الحاجات وانشغال بحاجات أكثر تطوّراً في الهرم المذكور. من هذه العمل على تطوير شروط الأبحاث، والتأمل في قضايا عامة كوظيفة التعليم الجامعي في بلادنا، وإشكالية المثاقفة، ومصادر المعرفة وتبيئتها الخ.

أخيراً، رسمت حلقة النقاش هذه صورة أولية للمسائل والتحديات التي يواجهها فريق من أساتذتها، عضوات في «تجمع الباحثات اللبنانيات»، وطرحت موضوعات متشعّبة ومتخصصة في آن واحد محتاجة لمعالجات أكثر تحديداً وعمقاً...أي ما يمكن إطلاقه في حلقة نقاش خاصة بكل واحد منها!